A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/C.5/45/43
13 November 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
NOV 19 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون
اللجنة الخامسة
البندان ١٣٧ و ١٣٨ من جدول الاعمال

النظام الموحد للامم المتحدة

نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة

مذكرة من الامين العام

يتشرف الامين العام بأن يحيل طيه بيانا اعتمدته لجنة التنسيق الادارية في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٠ ، للنظر فيه من قِبَل الجمعية العامة .

المرفق

بيان من لجنة التنسيق الادارية

١ - خلال الاستعراض الشامل لشروط تعيين الموظفين في الفئتين الفنية والعليا ، وافقت الجمعية العامة على عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز المنافسة وتحسين شروط التعيين في اطار النظام الموحد للأمم المتحدة .

٢ - وبرغم هذه الجهود ، فإن شروطنا للتعيين مازال يكتنفها عدم الاستقرار الذي يؤدي إلى اشاعة القلق وانعدام الأمن ؛ ولاتزال مستويات المرتبات غير تنافسية . ومن ثم فإن لجنة التنسيق الادارية تؤيد المقترحات المقدمة إلى اللجنة الخامسة من جانب كل من لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الامم المتحدة ، والتي تعزز التنافس وتتيح تطور نظامي الاجر والمعاشات التقاعدية بطريقة ثابتة يمكن تفهمها والتنبؤ بها .

٣ - ويجري اقتراح تحسينات أخرى لتوفير انعكاس أكثر دقة لعنصر الاسكان في نظام تسوية مقر العمل واعادة تشكيل خطة الاعانات الايجارية ورفع المرتب الاساسي/الادنى ، واعادة النظر في معدلات الحد الاقصى لدفع منحة التعليم واتخاذ تدابير لتحسين نظام تسوية مقر العمل . وتحظى هذه المقترحات بتأييد قوي .

٤ - أما تحسين مقياس الإسكان بين مراكز العمل وخطة الإعانات الإيجارية فإنه كان من المفروض أن يجرى منذ أمد بعيد ، ومن ثم فإن اللجنة ترحب بالتوصيات المتعلقة بهذين المجالين . وتؤيد لجنة التنسيق الادارية اقتراح لجنة الخدمة المدنية الدولية بزيادة الاجر الاساسي/الادنى بنسبة ٨,٥ في المائة . وعلى الرغم من أن ذلك لن يكون له أثر كبير أو أي أثر بالمرة على مواقع المقار ، فإن هذا التعديل يمثل البدء في عملية استكمال منتظم للاجر الاساسي/الادنى ، لموازاة المرتبات المدفوعة في نظام الخدمة المدنية المتخذ أساسا للمقارنة في واشنطن . كما أن له أثر هام على البدلات الممنوحة للموظفين في الميدان .

٥ - ويمثل الاستعراض المنتظم لمستويات منحة التعليم إجراءً آخر يُعد ضروريا لاستقرار نظام الاجور . وتشكل منحة التعليم سمة رئيسية في شروط التوظيف في منظومة الامم المتحدة ؛ وينبغي مواصلة استعراض تطورها في ضوء التضخم السريع في تكاليف

التعليم . ولذلك ، تؤيد لجنة التنسيق الادارية بشدة المقترحات التي تدعو إلى تعديل مستويات الحد الاقصى للنفقات القابلة للسداد في خمس عملات هذا العام .

٦ - غير أنه من المحتمل أن تؤدي هذه التحسينات إلى إضعاف العوامل غير المتوقعة مثل عدم استقرار أسعار الصرف . وعلى سبيل المثال ، فإنه خلال هذا العام المنصرم ، واجه كثير من الموظفين المنتظر أن يتقاعدوا في عام ١٩٩١ وما بعده احتمال انخفاض استحقاق معاشاتهم التقاعدية بالعملات المحلية بنسبة تصل إلى ٣٩ في المائة .

٧ - وهكذا ، فإن قرار مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية التماس حل طويل الاجل فيما يتعلق بتحديد الاستحقاقات الاولية للمعاشات التقاعدية ، يتسم بأهمية بالغة . ونرحب بتوصية المجلس باتخاذ تدابير انتقالية للقيام حتى آذار/مارس ١٩٩٣ بحماية مستحقات المعاشات التقاعدية الفردية للموظفين الموجودين في الخدمة في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ . ومع ذلك ، فإن هذا الإجراء لا يحل المشكلة الاساسية ؛ ولابد من اتخاذ اجراء في السنة القادمة لتنفيذ نظام يتيح معاشات تقاعدية أساسية في جميع أنحاء العالم يمكن تعديله ليتماشى مع الظروف المحلية دونما حاجة الى أن يلجأ المشتركون في الصندوق إلى المضاربة .

٨ - ويبقى هناك موضوع آخر يتسم بأهمية خاصة في سياق استمرار امكانية التنبؤ بتطور الاجور في الامم المتحدة . ويتعلق هذا الموضوع باحتمال حدوث تجميد آخر لتسوية مقر العمل مما يثير قلقا بالغا في صفوف الرؤساء التنفيذيين .

٩ - ومن المسلم به أن مستويات مرتبات الخدمة المدنية المتخذة أساسا للمقارنة متخلفة كثيرا عن مستويات مرتبات القطاع الخاص في الولايات المتحدة . وعلاوة على ذلك ، هناك مؤشرات بأنه ، نتيجة اجراء استعراض لمستويات الاجور في الولايات المتحدة في الاجل الطويل ، من المحتمل اتخاذ اجراءات في موعد مبكر لا يتجاوز عام ١٩٩٣ للبدء في ربط مستويات مرتبات الخدمة المدنية الاتحادية في الولايات المتحدة مرة أخرى بصورة أوثق بمستويات المرتبات في القطاع الخاص . وسيكون من غير المناسب على الاطلاق اتخاذ تدابير من شأنها أن تؤدي إلى تجميد الاجور في النظام الموحد للأمم المتحدة في عام ١٩٩١ ليتسنى فحسب زيادتها مرة اخرى في عام ١٩٩٣ أو فيما بعد ولا يمكن أن يكون نظام تجميد وزيادة من هذا القبيل أمرا مقبولا .

١٠ - وتطلب لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى الجمعية العامة أن تأخذ في الاعتبار أن هذا الجانب لإدارة الهامش ، الذي يتطلب ضرورة الحفاظ على متوسط الهامش عند

منتصف نقطة النطاق تقريبا على مدى فترة خمس سنوات ، ينبغي تفسيره كحد أدنى للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ لتجنب إبطال مفعول زيادة المرتبات المعتمدة في تموز/يوليه ١٩٩٠ . وينبغي أن يطلب إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية على الفور ، حتى في دورتها الاستثنائية القادمة ، وضع طريقة تضمن الحفاظ على القوة الشرائية في جميع أنحاء النظام الموحد للأمم المتحدة ، وتضمن في الوقت نفسه أن يسير نظام تسوية مقر العمل خلال السنة القادمة بما يتفق مع الحركة العادية لتكاليف المعيشة في المدينة المتخذة أساسا للنظام . ولهذه الغاية ، ينبغي أن يطلب من لجنة الخدمة المدنية الدولية بحث الوسائل التي تحول دون الحاجة الى اجراء تجميد .

- - - - -